التسمية والحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[مريم:٨١] أي سموها بذلك وحكموا لها به.

«الفرق» بين الأَخْذ والتناول، أن التناول أخذ الشيء للنفس خاصة، ألَا ترى أنك لا تقول تناولتُ الشيءَ لزيد كما تقول أخذتُه لزيد؟ فالأخْذُ أعمُّ، ويجوز أن يقال: إن التناول يقتضي أخذ شيء يُسْتَعْمَل في أمر من الأمور، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى، فيقال: تناول زيدًا كما تقول أخذ زيدًا، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ﴾ [الأحزاب:٧] ولم يقل تناولنا، وقيل: التَّناوُل: أخْذُ القليل المقصود إليه، ولهذا لا يقال: تناولتُ كذا من غير قَصْد إليه، ويقال: أخذته من غير قَصْدٍ.

البابُ الثَّامِنُ

في الفَرْق بيْن الْفَرْد والواحد والوحْدانيَّة وما يجْري مع ذلكَ. وفي الفَرْق بيْن ما يُخالفُهُ من الكُل والْجَمْع. وما هُو من قَبيل الْجَمْع من التَّاليف والتَّصْنيف والنَّظْم والتَّنْضيد والمُمارسة والمُجاورة. والفرْق بيْنَ ما يُخالفُ ذلك من الفرْق والفَصْل

«الفرق» بين الواحد والفرد، أن الفرد يفيد الانفراد من القِرْن[1]، والواحد يفيد الانفراد في الذات أو الصفة، ألَا ترى أنك تقول: «فلان فَرْد في داره» ولا تقول: «واحِدٌ في داره» وتقول: هو واحِدُ أهْلِ عَصْره تريد أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها، وتقول: «اللهُ واحدٌ» تريد أن ذاته منفردة عن المِثْل والشَّبَه، وسُمِّي الفردُ فردًا بالمصْدر يقال: فَرَدَ يَفْرُدُ فَرْدًا وهو فَارِدٌ وفَرْدٌ، والفَرْدُ مثله وقال علي بن عيسى - رحمه الله تعالى: الواحد مالا ينقسم في نفسه أو معنى في صفته دون جملته كإنسان واحد، ودينار واحد، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنحو هذا الذهب كله واحد، وهذا الماء كله واحد، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلًا هو الله جل ثناؤه.

«الفرق» بين الانفِرَاد والاخْتِصَاص، أن الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك والانفرادُ تصحيح النفس وغير النفس، وليس كذلك الاختصاص؛

(١) القرن للإنسان ممن في الشجاعة والسن والعلم والغنى، وغير ذلك، وقيل: هي قرن بقرن، والجمع القرون

لأنه نقيضُ الاشتراك، والانفراد نقيضُ الازْدِوَاج، والخاصَّة تحتمل الإضافة وغير الإضافة؛ لأنها نقيض العامة فلا يكون الاختصاص إلَّا على الإضافة؛ لأنه اختصاصٌ بكذا دون كذا.

«الفرق» بين الواحد والأحد، أن الأحد يفيد أنه فَارقَ غَيْرَهُ ممَّن شاركه في فنٍّ من الفنون ومعنى من المعاني، كقولك: فَارقَ فلانٌ أوْحَد دَهْرِهِ في الجُود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك.

«الفرق» بين الفَذِّ والواحد، أن الفذَّ يفيد التقليل دون التوحيد، يقال: «لا يأتينا فلانٌ إلا في الفَذِّ» أي القليل، ولهذا لا يقال لله تعالى فَذٌّ كما يقال له فَرْدٌ.

«الفرق» بين الواحد والمُنْفَرِد أن المُنْفَرِد يفيد التخلِّي والانقطاع من القُرَناء، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال: إنه مُتفرِّد، ومعنى المتفرِّد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخَلْق، وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله.

«الفرق» بين الواحد والوَحِيد والفَرِيدَ، أن قولك الوحيد والفريد يفيد التخلِّي من الاثنين، يقال: «فلانٌ فريدٌ ووحيدٌ» يعني أنه لا أنِيسَ له، ولا يوصف الله تعالى به لذلك.

«الفرق» بين قولنا تَفَرَّدَ وبين قولنا توحَّدَ، أنه يقال: تفرَّدَ بالفضل والنُّبْل، وتوحَّد: تخلَّى.

«الفرق» بين الوَحْدة والوَحْدانية، أن الوَحْدة التخلِّي، والوَحْدانية تفيد نَفْي الإشْكال والنُّظَراء، ولا يُسْتَعْمَل في غير الله ولا يقال لله: واحد من طريق العدَد، ولا يجوز أن يُقال: إنه ثانٍ لزيد؛ لأن الثاني يُسْتَعْمَل فيما يتماثل، ولذلك لا يقال: «زيد ثان للحمارِ» ولا يُقال: إنه أحد الأشياء لما في ذلك من الإيهام والتَّشْبيه ولا أنه بعض العلماء وإن كان وصْفُه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم.

«الفرق» بين واحد وأحد، أن معنى الواحد أنه لا ثاني له، فلذلك لا يقال في التثنية واحدان كما يقال: رجل ورجلان، ولكن قالوا: اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثانٍ للآخر، وأصْلُ أحَد أوْحَد مثل أكْبر، وإحْدى مثل كُبْرَى فلمَّا وقعا اسمين وكانا كثيري الاستعمال هربوا في إحدى إلى الكبرى ليخفَّ وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصِّلَة، وذلك أن أوْحَد اسم وأكبر صفة والواحد فاعل من وَحَد يَحِدُ، وهو واحد مثل: وَعَد يَعِد وهو وَاعِدٌ، والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود، وأصله الانفراد في الذات على ما ذكرنا، وقال صاحبُ العين، الواحد أول العدد، وحدُّ الاثنين ما يبيِّن أحدهما عن صاحبه بذكر أو عَقْد فيكون ثانيًا له بعَطْفه عليه، ويكون الأحد أولًا له ولا يقال: إن الله ثاني اثنين ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرَّد به فقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾

[التوبة: ٤٠] معناه أنه ثاني اثنين في التَّناصُر، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣] لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والإلهية فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام: «اذهَبْ حيث شِئْتَ فأنا مَعكَ» تريد أن خبره لا يخفى عليك.

«الفرق» بين الكُلِّ والجَمْع أن الكُلَّ عند بعضهم هو الإحاطَة بالأجزاء، والجمع: الإحاطة بالأبْعاض، وأصل الكُلِّ من قولك: تَكَلَّلَهُ أي: أحَاطَ به، ومنه الإكْليل سُمِّيَ بذلك لإحاطته بالرأس، قال: وقد يكون الكُلُّ الإحاطة بالأبعاض في قولك: كلُّ الناس ويكون الكلُّ ابتداء توكيدًا كما يكون أجمعون، إلَّا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠] لأن كُلًّا تلي العوامل ويبدأ به، وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور، والصحيح أن الكل يقتضي الإحاطة بالأبعاض، والجَمْع يقتضي الأجزاء، ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبْعَاض الإنسان جاز أن تقولَ رأيتُ كلَّ الإنسان؟ ولمَّا لم يجزْ أن ترى جميع أجزائه لم يجز أن تقول: رأيتُ جميعَ الإنسان، وأخرى فإن الأبْعَاض تقتضي كُلًّا، والأجزاء لا تقتضي كُلًّا، ألَا ترَى أن الأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئًا بانفراده ولا يقتضي كُلًّا، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الأبعاض شيئًا بانفراده لأن البعض يقتضي كُلًّا وجُملةً؟

«الفرق» بين البَعْض والجُزْء، أن البعض ينقسم، والجزء لا ينقسم، والجزء يقتضي جمْعًا والبعض يقتضي كُلًا، وقال بعضهم: يدخل الكل على أعمِّ العام ولا يدخل البعض على أخصِّ الخاص، والعموم ما يعبر به الكُل، والخصوص ما يعبَّر عنه البعض أو الجزء، وقد يجيء الكلُّ للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك: «بد في كلِّ شيء يَدٌ» ويجيء البعض بمعنى الكل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر ٥] وحدُّ البعض ما يشمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق والمختلف، كقولك الرجال بعض الناس، وقولك السَّواد بعض الألوان، ولا يقال الله تعالى بعض الأشياء وإن كان شيئا واحدًا يجب إفراده بالذِّكْر لما يلزم من تعظيمه، وفي القرآن: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢] ولم يقل يرضوهما، وقيل: حدُّ البعض التناقص عن الجملة، وقال البلخي - رحمه الله: البعض أقلُّ من النصف، وحدُّ الجزء الواحد من ذا الجنس، وهذا لا يسمَّى القديم جُزءًا كما يسمى واحدًا.

«الفرق» بين الجُزْء من الجملة والسَّهْم من الجملة، أن الجزء منها ما انقسمتْ عليه، فالاثنان جزء من العشرة؛ لأنها ينقسمان عليها والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها، وكل ذلك يسمَّى سهمًا منها كذا حكى بعضهم، والسَّهْم في اللغة السدس، كذا حكى عن أبي

مسعود، ولذلك قسمت عليه الدوانيق لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من الكثير، إذا كان يستوعب، فدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء السِّتة، والستة تتمُّ بأجزائها ولو قلت هذا من الثمانية لنقض، لأن أجزاء الثمانية هو واحد واثنان وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثمانية، لأن الجزء ما يتمُّ به العدد والثلاثة لا تتم بها الثمانية، فلمّا كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قسمت الدَّوانيق[1] فالسهم منه هو السدس؛ لأنه جزء العدد التام، قالوا: فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السَّهْم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة، وما يدخل في قسمة الميراث فأنصِبَاء الورثة تُسمَّى سِهَامًا فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السُّدُس لأنَّا لا نعطيه الزيادة على الأخس إلَّا بدلالة وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس، لأنه يسمى سَهْمًا ولا نزيده على السدس، لأن السدس يعبَّر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة.

«الفرق» بين الجَمْع والحَشر، أن الحشر هو الجمع مع السوق، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾[الشعراء: ٣٦]، أي ابعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك، ومنه يوم الحشر لأن الخلق يُجمعون فيه ويساقون إلى الموقف، وقال صاحب المفصل: لا يكون الحشر إلا في المكروه، وليس كما قال، لأن الله تعالى يقول: ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا﴾[مريم:٨٥] وتقول: القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحّة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وإنَّما يقال: الحشر فيما يصح فهي السوق على ما ذكرنا وأقلُّ الجمْع عند شيوخنا ثلاثة، وكذلك هو عند الفقهاء، وقال بعضهم: اثنان واحتجَّ بأنه مشتق من اجتماع شيء إلى شيء، وهذا وإن كان صحيحًا فإنه قد خصَّ به شيء بعينه، كما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دَبَّ فإنه قد خصَّ به شيء بعينه فأمَّا قوله ﷺ: «الاثْنانِ فَما فَوْقَهُما جَماعَةٌ»[2] فإن ذلك ورد في الحُكْم لا في تعليم الاسم، لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يُستَفَاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته، وأما قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ﴾[الحج:١٩] وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ﴾[الأنبياء:٧٨] يعني داود وسليمان عليهما السلام، فإن ذلك مجاز كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر:٩] ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة، وإذا كان قول الرجل رأيتُ الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة، علمنا أن قَوْلَ الخصم باطلٌ.

(١) الدَّوانيق جمع دانق، وهو سُدس الدِّرهم، وتُجمع على دوانيق أيضًا.
(٢) المستدرك على الصحيحين، كتاب الفرائض، برقم: [٨٠٢٧].

«الفرق» بين الجَمْع والتَّأْلِيف، أن بعضهم، قال: لفظُ التأليف في العربية يدلُّ على الإلْصَاق، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك، ألَا ترى أنك تقولك: «جمعتُ بين القَوْم في المجلسِ» فلا يدلُّ ذلك على أنك ألصقْتَ أحدَهُمْ بصاحبه، ولا تقول: ألفتهم بهذا المعنى، وتقول: «فلانٌ يؤلِّفُ بين الزَّانِيَيْن» لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح، ولذلك لا يُسْتَعْمَل التأليف إلا في الأجسام، والجَمْع يُسْتَعْمَل في الأجسام والأعراض فيقال: تجتمع في الجسم أعراض، ولا يُقال: تَتألَّفُ فيه أعراض، ولهذا يُسْتعار في القلوب، لأنَّها أجسام، فيقال: ألَّفَ بين القلوب كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾[الأنفال:٦٣] ويقال: جمعَ بين الأهواء، ولا يقال ألَّفَ بين الأَهْواء؛ لأنها أَعْرَاضٌ، وعندنا أن التأليف والأُلْفة في العربية تُفيد المُوافقة، والجمع لا يفيد ذلك، ألَا ترى أن قولك تَألَّفَ الشيءُ وألفتُه يفيد موافقةَ بَعْضِه لبعض، وقولك: اجتمع الشيءُ وجَمعْتُه لا يفيد ذلك، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾[الأنفال:٦٣]؛ لأنها اتَّفقتْ على المودَّة والمصافاة، ومنه قيل: الإلفان والأليفان لموافقة أحدِهما صاحبه على المودَّةِ والتَّواصُلِ والأُنْسَة، والتأليف عند المتكلِّمين ما يجب حلوله في محلَّيْنِ فَإِنَّما قيل يجب ليدخل فيه المعدوم، والاجتماعُ عندهم ما صار به الجوْهَر أن يجب لأقْرب قريب منه، وقد يسمّون التأليف مماسَّة واجتماعًا، وقال بعضهم: الخشونةُ واللِّينُ والصَّقال يرجع إلى التأليف، وقال آخرون: يرجع إلى ذهاب الجسم في جهات.

«الفرق» بين البِنْيَة[1] والتَّأليف، أن البنيةَ من التأليف يجري في استعمال المتكلمين على ما كان حيوانًا، يقولون: القتل نقض البنية والتأليف عندهم عام، وأهل اللغة يجرونها على البناء، يقولون: بنية وبنية، وقال بعضهم: بنى بنية من البناء وبنية من المجد وأنشد قول الحطيئة:

أُولَئِكَ قَـوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا البِنَا ... وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفُوا وإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

«الفرق» بين التَّأليفِ والتَّصْنيفِ أن التأليف أعمُّ من التصنيف وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمَّن نقض شيء من الكلام مُصَنَّف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه، والتأليف يجمع ذلك كله؛ وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان متفقًا أو مختلفًا، والتصنيف مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره.

«الفرق» بين الضَّمِّ والجَمْع، أن الضمَّ جمع أشياء كثيرة، وخلافه البَثّ وهو تفريق أشياء كثيرة، ولهذا يقال اضمامة من كتب؛ لأنها أجزاء كثيرة، ثم كثر حتى استعمل في الشيئين فصاعدًا والأصل

(١) البنية: بكسر الباء وسكون النون، ما بُني، والجمع بُنى، ومنه بنية الكلمة، أي صيغتها.

ما قلنا، والشاهد قوله ﷺ: «ضُمُّوا مَوَاشِيكُمْ حتَّى تذهبَ فَحْمَةُ اللَّيْلِ»[1] ويجوز أن يقال: إنَّ ضم الشيء إلى الشيء هو أن يلزقه به، ولهذا يقال: ضممته إلى صدري، والجمع لا يقتضي ذلك.

«الفرق» بين المَمَاسَّةِ والكون: أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم في المحادثات ويحل في الجزء والمفرد، والمماسة لا توجد إلا في الجزئين، وأيضًا فإنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسَّتِه، وتبطل مماسة الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه، وأيضًا فإن الجسم قد تم بين الجسم من الجهات السِّت ولا يكون كائنًا إلا في مكان واحد، وأيضًا فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ولا توجد المماسَّة، والمَماسُّ معدوم، وأيضًا فإن المماسة تحل المماسَّ وتحل مكانه، والكون لا يحل إلا مكانه.

«الفرق» بين المماسَّة والاعتماد أنه يَماسُّ الجسم ما فوقه ولا يعتمد على ما فوقه، والمماسة تكون في الجهات، والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة، والاعتماد هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يوجب حركة محله إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع.

«الفرق» بين الاعْتِمادِ والكَوْنِ أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه.

«الفرق» بين الاعْتِماد والسُّكُون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده بِبَسْطِه إياها في الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء.

«الفرق» بين الاعْتِماد والمُصَاكَّة[2] أن المُصَاكَّةَ لا تكون إلا مع صوت، والاعتماد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد وله صوت ولا يكون إلا في جسم صلب.

«الفرق» بين السُّكون والحركة، أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت ولا يجوز خلوّه منه وليس كذلك الحركة؛ لأن الجسم يخلو منها إلى السكون.

«الفرق» بين الاضْطِرابِ والحَرَكَةِ أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين، وهو افتعال من ضرب، يقال: اضْطَرَبَ الشَّيْء كأنَّ بعضه يضرب بعضًا فيتَمحَّص. ولا يكون الاضطراب إلا مكروهًا فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة، ألا ترى أنه يقال: اضطربت السفينة، واضطرب حال زيد، واضطرب الثوب، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك.

---

(١) مسلم في صحيحه برقم ٣٦٥/ ٥١٠، بلفظ العشاء بدل الليل.

(٢) يقال: صَكَّهُ صَكًّا، أي دفعة بقوة، وضربه، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات ٢٩] واصطك الشيئان: أي صك أحدهما الآخر.

«الفرق» بين النَّقْلَةِ والحركة، أن النَّقْلَةَ لا تكون إلا عن مكان وهي التحول منه إلى غيره، والحركة قد تكون لا عن مكان، وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدثه الله تعالى لا في مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني، فإنْ تحرَّكَ تَحَرَّكَ لا عن مكان، وإنْ سَكَنَ سَكَنَ لا في مكانٍ.

«الفرق» بين الانْتِقَالِ والزَّوَالِ، أن الانتقال فيما ذكر علي بن عيسى يكون في الجهات كلها، والزَّوالُ يكون في بعض الجهات دون بعض، ألَا تَرى أنه لا يقال زَالَ من سفْل إلى عُلُوٍّ كما يقال انتقل من سفْل إلى عُلُوٍّ، قلنا: ويعبر عن العدم بالزوال، فنقول: زالتْ علَّةُ زيد، والانتقالُ يقتضي منتقلًا إليه، والشاهد أنك تعديه بإلى، والزَّوالُ لا يقتضي ذلك، والزَّوالُ أيضًا لا يكون إلا بعد استقرارٍ وثَباتٍ صحيح أو مُقَدَّر، تقول: زالَ مُلْكُ فُلانٍ،ولا تقولُ ذلك إلا بعد ثبات الملك له، وتقول: زالتِ الشَّمْسُ، وهذا وقتُ الزَّوال، وذلك أنهم كانوا يقدِّرون أن الشمس تستقر في كبد السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بُطْءِ حركتها إذا حصلت هناك، ولهذا قال شاعرهم:

وَزَالَتْ زَوَالَ الشَّمْسِ عَنْ مُسْتَقَرِّهَا فَمَنْ مُخْبِرِي فِي أَيِّ أَرْضٍ غُرُوبُهَا

وليس كذلك الانتقال.

«الفرق» بين الكَوْنِ والسُّكُون، أن الجوهر في حال وجوده كائن وليس بساكن، والكونُ في حال خلق الله تعالى الجسم يسمَّى كَونًا فقط وما يوجد عقيب ضده منها حركة، ويجب أن تحدَّ الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازًا من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم، والسكونُ هو الذي يوجب كون الجسم في المَحاذَاةِ التي كان فيها بلا فصل ودخل فيه الباقي والحادث، واعْلَمْ أنَّ القيامَ والقعودَ والاضْطِجَاعَ والصُّعودَ والنُّزولَ وما شَاكَل ذلك عباراتٌ عن أكْوَان تقع على صفات معقولة.

«الفرق» بين المُجَاوَرَةِ والاجْتِمَاع، قال علي بن عيسى: المجاورةُ تكون بين جزءين، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعدًا، وذلك أن أقلَّ الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتَفرقتِهِمْ بين الواحد والتثنية، فالاثْنان ليس بجمع، كما أنَّ الواحدَ ليس باثنين، قال: ولا يكاد العارفُ بالكَلام يقول: اجتمعتُ مع فُلانٍ إلَّا إذا كان معه غيره، فإذا لم يكنْ معه غيره قال: أَحْضَرتهُ ولم يَقُلِ اجتمعتُ مَعهُ، كذا قال، والذي يقولونه إن أصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك أنْتَ جَارِي، وأنا جَارُكَ، وبيننا جوَارٌ، ولهذا قال

بعض البُلَغَاء: الجوار قرابةٌ بين الجيران، ثم اسْتُعْمِلَتِ المجاورة في موضع الاجتماعِ مجازًا ثم كَثُرَ ذلك حتى صار كالحقيقة.

«الفرق» بين التَّأليف والتَّرْتِيب والتَّنْظيم: أن التأليف يستعمل فيما يُؤَلَّفُ على استقامة أو على اعْوِجَاج، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يُؤَلَّفُ على استقامة، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقًا، وهو أن الترتيب هو وَضْعُ الشيءِ مع شَكْله، والتنظيمُ هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد؛ لأن خرزَها ألوانٌ يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه.

«الفرق» بين قولنا الجمع، وقولنا أجمع أن أجمع اسم معرفة يُؤَكَّدُ به الاسم المعرفة نحو قولك: المالُ لكَ أَجْمَع، وهَذا مَالُكَ أَجْمَعُ ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة، والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبدًا، ويُجْمَعُ فيُقال: عِنْدِي إِخْوانُكَ أَجْمَعُونَ، ومررت بإِخْوَانِكَ أَجْمَعِين، ولا يكون إلَّا تابعًا، لا يجوز: مررتُ بأَجْمَعِينَ وَجَاءَني أَجْمَعُونَ ومُؤَنَّثُهُ جَمْعاء، يُقَالُ: طِفْتُ بِدَارِكَ جَمْعَاءَ ويُجْمَعُ، فيقال: مررتُ بِجوارِيكَ جُمَع، وجَاءني جَوَارِيكَ جُمَع، وأجمع جمع جمع، تقولُ: جاءَنِي القَوْمُ بِأَجْمَعِهِمْ، كما تقولُ جَاءني القَوْمُ بِأَفْلَسِهِمْ وأَكْلَبِهِمْ وأَعْبَدِهِمْ، وليسَ هذا الحرفُ من حُروف التَّوْكِيد، والشَّاهِدُ دخولُ العَامِل عليه وإضَافَتُهُ، وأَجْمَعُ الذي هو للتوكيد لا يُضَافُ ولا يَدْخلُ عليه عاملٌ، ومَنْ أجازَ فَتْحَ الجيم في قولك: جَاءَنِي القومُ بأَجْمَعِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ.

الفَرْقُ بَيْنَ مَا يُخَالِفُ الْجَمْعَ والتَّأْلِيفَ

«الفرق» بين التَّفْرِيقِ والتَّفْكِيكِ أن كلَّ تفكيكٍ تفريقٌ وليس كلُّ تفريقٍ تَفْكِيكًا، وإنَّما التفكيكُ ما يصعبُ من التفريقِ وهو تفريقُ الملْتَزِقَاتِ من المؤتلِفَاتِ والتفريقُ يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال: فَكَكْتُ النُّخَالَةَ بعضها من بعضٍ كما يقال فَرَقْتُها، وقيل التَّفريقُ تفكيكُ ما جُمِع وأُلِّفَ تقريبًا، وهذا يقوله من لا يثبت للالْتِزَاقِ معنى غير التأليف.

«الفرق» بين الفَصْلِ والفَرْقِ أن الفصلَ يكون في جملةٍ واحدةٍ، ولهذا يُقالُ: فَصلَ الثَّوْبَ وهذا فَصْلٌ في الكتاب لأنَّ الكتابَ جملةٌ واحدةٌ ثم كثر حتى سُمِّيَ ما يتضمَّنُ جملةً من الكلام فَصْلا، ولهذا أيضًا يقال: فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأنَّ الفرقَ خلاف الجمع فيقال فَرَقَ بين الأَمْرين كما يقال جَمَع بين الأمرين، وقال المتكلِّمون: الحدُّ ما أبانَ الشيءَ وفَصَلَهُ من أقرب الأشياء شبهًا به؛ لأنه إذا قرب شبهه منه صارا كالشيء الواحد، ويقال أيضًا: فَصلْتُ العُضْوَ وهذا مِفْصَلُ الرسْغِ وغيره، لأنَّ العضو من جملة الجسد، ولا يقال في ذلك فَرَقْتُ لأنه

ليس بائنًا منه، وقال بعضهم: ما كان من الفرق ظاهرًا، ولهذا يقال لما تضمَّن جِنْسًا من الكلام فَصْلٌ واحدٌ لظهوره وتجلِّيه، ولمَّا كان الفصل لا يكون إلَّا ظاهرًا قالوا: فصل الثوب ولم يقولوا فرق الثوب ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما.

«الفرق» بين الفَصْل والفَتْح أن الفتحَ هو الفصلُ بين الشيئين ليظهر ما وراءهما، ومنه فَتْحَ البابَ ثمَّ اتُّسِع فيه فقيل فَتَح إلى المعنى فَتْحًا، إذا كَشَفَهُ وسُمِّيَتِ الأمطار فتُوحًا، والفَاتِحُ: الحَاكِمُ وقد فتح بينهما أي حكم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفْتَحُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٨٩].

«الفرق» بين القَصْم والفَصْم أنَّ القصمَ بالقاف: الكَسْرُ مع الإبانة قال أبو بكر: القَصْمُ مصدر قصمتُ الشَّيءَ قَصْمًا إذا كسرتُهُ والقَصْمَةُ من الشيء: القِطْعَةُ منه والجمع قُصُمٌ. والفَصْمُ بالفاء: كَسْرٌ من غير إبانة، قال أبو بكر: انْفَصَمَ الشَّيْءُ انْفِصَامًا إذا تصدَّعَ ولم يَنْكَسِرْ، قال أبو هلال: ومنه قوله تعالى: ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] ولم يقل: لا انْقِصَام لها؛ لأن الانْفِصَامَ أبلغُ فيما أريد به ههنا؛ وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أحْرَى أن لا يكون لها انْقِصَامٌ.

«الفرق» بين القَطِّ والقَدِّ أنَّ القَطَّ هو القطع عرضًا، ومنه قَطَّ القَلَم، والمَقَطُّ بفتح الميم: موضع القَطِّ من رأس القلم، ويكون مَصْدرًا ومكانًا، والمِقَطُّ بكسر الميم: ما يقطُّ عليه، والقَدُّ: القَطْعُ طُولًا وكل شيء قطعته طولًا فقد قَدَدْتَهُ، وفي الحديث أن عليًّا رضي الله عنه كان إذا عَلَا بالسَّيفِ قَدَّ وإذا اعْتَرَضَ قَطَّ.

«الفرق» بين التَّفْرِيقِ والشَّعب[1] أن الشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح، ألا ترى أنك إذا جمعتَه ورتَّبْتَهُ ترتيبًا صحيحًا قُلتَ شَعَّبْتُهُ أيضًا، فهو يقع على الشيء وضِدِّه؛ لأن الترتيبَ يجمعهما.

«الفرق» بين قولك فَرَّقَهُ وبَيْنَ قَوْلِكَ بَثَّهُ أن قولَك فَرَّقَ يفيد أنه بَاينَ بين مجتمعين فصاعدًا، وقولك بَثَّ يفيد تفريقَ أشياء كثيرة في مواضع مختلفة متباينة وإذا فرَّقَ بين شيئين لم يقل إنه بَثَّ وفي القرآن: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة:١٦٤].

«الفرق» بين الفَرْقِ والتَّفْرِيق أن الفَرْقَ خلافُ الجَمْعِ، والتَّفْرِيقُ جَعْلُ الشَّيْءِ مُفَارِقًا لغيره حتى كأنه جعل بينهما فَرْقًا بَعْدَ فَرْقٍ حتى تَباينَا وذلك أن التَّفْعِيلَ لتكثير الفعل، وقيل فَرَقَ

(١) الشَّعب: يقال: شَعِبَ الشيءَ شَعْبًا: أي تَفَرَّق.

الشَّعْرَ فَرْقًا بالتخفيف لأنه جعله فرقتين ولم يتكرر فعله فيه، والفَرْقُ أيضًا الفصلُ بين الشيئين حكمًا أو خبرًا، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾[المائدة:٢٥] أي افصل بيننا حكمًا في الدنيا والآخرة، ومن هذا فرق بين الحق والباطل.

«الفرق» بين الفَلْق والشَّقّ أن الفَلْقَ على ما جاء في التفسير هو الشقُّ على أمر كبير ولهذا قال تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾[الأنعام:٩٦]، ويقال: فلقَ الحبةَ عن السُّنْبلة وفَلقَ النَّواةَ عن النخلة ولا يقولون في ذلك شقَّ؛ لأنَّ في الفلق المعنى الذي ذكرناه، ومن ثم سميت الداهية فَلْقًا وفَلِيقَةً.

«الفرق» بين القَطْع والفَصْل أن الفصل هو القطع الظاهر، ولهذا يقال فَصلَ الثَّوبَ، والقطع يكون ظاهرًا وخافيًا كالقطع في الشيء المُلْزَق المموَّه، ولا يقال لذلك فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر، ومن ثم يقال: فَصَلَ بين الخِصْمَيْنِ إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتباينا ولا يقال في ذلك قطع، ويقال قطعه في المناظرة؛ لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ومن غير أن يقطع شغبه وخصومته.

ومِمَّا يَجْرِي مَعَ هَذَا البَابِ

«الفرق» بين قولنا الجسم لا ينفكُّ من كذا، وقولنا لا يَبْرَحُ ولا يزالُ ولا يَخْلُو ولا يَعْرى: أن قولَنا لا يخلو يُسْتَعملُ فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها كالطعوم والروائح وما جرى مجراها؛ لأن الشيء يخلومن الشيء إذا كان كالطرف له، ولهذا يقال: خلا البيت من فلان ومن كذا، ولا يقال عَرَى منه، لأن العرى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها، وأصله من قولك: عَرَى زيدٌ من ثيابه لأنَّ الثِّيابَ كالهيئة له، ولا يقال خَلَا منها، والانْفِكَاكُ إنما يُسْتعملُ في المتجَاورَيْن أو ما في حكمهما؛ لأن أصله من التفكُّك، وهو إنَّما يكون بين الأشياء الصلبة المؤلفة، ولهذا يَستَعملُ المتكلمون الانفكاكَ في الاجتماع والألوان، لأن ذلك في حكم المجاورة، ويستعمل في الافتراق أيضًا؛ لأن الافتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيرًا وإذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجرى مجراه في أكثر الأحوال.

«الفرق» بين قولنا لَمْ ينفَكَّ ولَمْ يَبْرَحْ ولَمْ يَزَلْ: أن قولنا لم ينفكَّ يقتضي غيرًا لم ينفكَّ منه، وهو يُسْتعمَلُ فيما كان الموصوف به لازمًا لشيء أو مقارنًا له أو مشبهًا بذلك على ما ذكرنا، ولم يَبْرَحْ يقتضي مكانًا لم يَبْرَحْ منه، وليس كذلك لم يزل فيما قال علي بن عيسى: إنَّما يُسْتَعْمَلُ فيما يوجب التفرق به كقولك: لم يَزَلْ موجُودًا وحده ولا يقال: لم ينفكَّ زيدٌ وحده، وقالَ النَّحْوِيُّونَ: «لم» حرف نفي، وزَالَ فعل نفي ومعناه ضده دام، فلمَّا دخلتْ عليه صار معناه دَامَ فقولك لَمْ يَزَلْ

موجودًا بمعنى قولك دام موجودًا؛ لأن نَفْي النَّفْي إيجابٌ، و«ما» في قولك «مازال» حرف نفي وفي قولك ما دام اسم مبهم ناقص ودام صلتها.

«الفرق» بين الفَصْلِ والفَتْق: أن الفَتْقَ بين الشيئين اللَّذين كانا مُلتَئمين أحدُهما متَّصل بالآخر فإذا فرق بينهما فقد فَتَقَا، وإن كان الشيء واحدًا ففرق بعضه من بعض قيل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق، وفي القرآن ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾[الأنبياء:٣٠] والرَّتْقُ مصدر رَتَقَ رتْقًا إذا لم يكن بينهما فرجة، والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالكها.

البابُ التَّاسِعُ

في الفَرْقِ بَيْنَ المثْلِ والشَّبَه[1] والعَدِيلِ والنَّظيرِ وما يُخالفُ ذَلكَ من المُختلف والمُتضادّ والمُتَنافي. وَمَا يَجْري مَعَ ذَلكَ

«الفرق» بين الشَّبْه والشَّبيه أن الشَّبْهَ أعم من الشَّبيه، ألَا تَراهمُ يَستعملونَ الشَّبْه في كل شيء وقَلَّما يُستَعْمَلُ الشَّبيه إلا في المُتجانسين، تقول: زَيدٌ يُشْبِهُ الأَسَدَ أو شِبْهُ الكَلْبِ، ولا يكادون يقولون: شَبيهُ الأَسدِ وشَبيهُ الكَلْبِ ويقولون: زَيدٌ شَبيهُ عَمْرو؛ لأن بابَ فَعِيل حكمه أن يكونَ اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات، فإذا قُلتَ: زَيدٌ شَبيهُ عَمْرٍو فقدْ بَالغْتَ في تَشْبيهِ به وأجْرَيْتَهُ مجْرَى ما ثبت لنفْسِه، وإضَافَتهُ إليه إضافةً صحيحةً، وإذا قُلْتَ: زَيْدٌ شِبْهُ عمْرٍو، وعَمْرٌو شِبْهُ الأَسَد فهو على الانفصال أي شبه لعمرو، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل، ولهذا تَدخُلُ عليه «رُبَّ» وإنْ أُضيفَ إلى الكافِ، قال الشاعر:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ عَزيزَةٌ ... بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلاقِ

فأدخل «رُبَّ» على مثلك ولا تدخل رُبَّ إلا على النكرات، وأما الشبه فمصدر سُمِّي به، يقال: الشبه بينهما ظاهر وفي فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصلُ والفَرْعُ وجَبَ اشتراكُهما في الحُكْم، وعندَ المتكلِّمين ما إذا اشْتَرَكَ فيه اثْنَان كانا مِثْلَيْن، وكذلك الفَرقُ بين العَدْلِ والعَدِيلِ سَواءٌ، وذلك أنَّ العدلَ أعمُّ من العديل وما كان أعم فإنه أخَصُّ بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس، تقول: عَمْرٌو عَدْلٌ

(١) الشِّبه: بكسر الشين المشددة مع سكون الباء: أي المثل. أما الشَّبَه بفتح الشين المشددة مع فتح الباء، فهو النحاس الأصفر، وجمع الكلمتين أشباه.